التسلسل واذا عرفت فيما ذكرنا يمكنك ان تعرف في الباقي قال صاحب الاشراق لو تسلسلت العلل
والمعلولات لا الى النهاية من طرف المبدا فلا يخ اما ان تكون بين المعلول الاول وبين كل واحدة
من العلل الواقعة في السلسلة علل متناهية او لم يكن والثاني يقتضي ان تكون بينه وبين علة
من عللها عللا غير متناهية فتكون ما شاع محصورا بين حاصرين والاول يستلزم ان تكون
الكل متناهيا لوقوعه بينه وبين واحدة منها علله قيل عليه بان قوله الكل واقع بين المعلول الاول
وبين واحد من العلل الموجودة كلام غير محصل لان الشيء الواقع بين الشيئين انما يقع بين شيئين
معينين وكل ما بعد المعلول الاول لا يجب ان يقع بينه وبين شيء معين سواء كان ما بعد المعلول
الاول متناهيا او غير متناه اذ لا يكون بعد الكل شيء حتى يمكن ان يتصور انه الكل يقع بين المعلول
الاول وبين شيء غيره ويتكافأ النسبتان في طرفي النقيض اي النسبة
التي هي العلية والمعلولية يتكافآن في طرفي النقيض اي الوجود والعدم على معنى انه اذا مطوق
صدقت العلية على امر وجودي صدقت المعلولية على امر وجودي لان المعلول
الوجودي وجودي وان صدقت العلية على امر عدمي صدقت المعلولية على امر
عدمي فان علة عدم الشيء المعلول حكمه عدم علة وجوده فان عدم المعلول لا بد له من علة
فلا يخ من ان يتحقق تلك العلة بدون عدم شيء مما هو علة وجوده او لم يتحقق والاول
لانه يقتضي اجتماع الوجود والعدم بالنسبة الى الشيء الواحد والثاني لا يخ اما ان تكون تلك
العلة هي عدم شيء مما علة وجوده وحده او مع غيره والثاني لانه لو كان كذلك لم يترتب عدم
المعلول على عدم العلة مع قطع النظر عن ذلك الغير والثاني باطل فتعين ان تكون عدم العلة علة
لعدم المعلول والقبول والفعل متنافيان مع اتحاد النسبة لتنافي لازميهما
الشيء الواحد الذي لا تكثر فيه بوجه من الوجوه من غير تعدد الات وشرائط
لا تكون قابلا لشيء وفاعلا له لان القبول والفعل متنافيان عند اتحاد النسبة اي عند
اتحاد نسبة الفعل ونسبة القبول بان تكون نسبة الفعل واقعة بين المنتسبين الذين في نسبة
القبول

القبول بينهما اي الذات التي عرض لها الفاعلية بعينه الذات التي عرض لها القابلية وكذا الشيء الذي
عرض له المفعولية بعينه الشيء الذي عرض له المقبولية والذي يدل على تنافي الفعل والقبول
عند اتحاد النسبة التنافي بين لازميهما اعني الوجوب اللازم للفعل والامكان الخاص اللازم
للقبول فان الفعل يلزمه الوجوب والقبول يلزمه الامكان الخاص والوجوب والامكان
اذا اعتبرا بالنسبة الى شيء واحد يتحقق المنافاة بينهما وتنافي اللازمين يوجب تنافي ملزوميهما
واذا كان الفعل والقبول متنافيين لا يكون الشيء الواحد فاعلا وقابلا معا والا يلزم جمع
المتنافيين وايضا حيثية القبول غير حيثية الفعل فلو كان الشيء الواحد قابلا وفاعلا يلزم
التركيب او القسم وكلاهما مح ويجب المخالفة بين العلة والمعلول ان كان المعلول محتاجا
لذاته الى تلك العلة والا فلا ولا يجب صدق احد النسبتين على المصاحب حقيقة
١٤ المعلول على قسمين قسم تكون نوعيته وماهيته الذاتية تقتضي ان تكون معلولا في وجوده لطبيعة
فتكون العلة مخالفة لنوعية المعلول لا محالة اذ لو كان معلولا لها في نوعه ولا يلزم كون الشيء
علة لنفسه وقسم تكون معلولا في تشخصه لا في نوعه فيجوز ان تكون العلة موافقة للمعلول في
نوعه مثال الاول كون النفس علة للحركة الاختيارية ومثال الثاني كون هذه النار علة لتلك
النار فان هذه النار ليست علة لتلك النار على انها علة لنوعية النار بل على انها علة نار ما
فاذا اعتبر من جهة النوعية كانت هذه العلة للنوعية بالعرض ولا يجب صدق احد النسبتين
اي العلية والمعلولية على المصاحب اي لا يجب صدق العلية العارضة لشيء ما على ما يصاحب
ذلك الشيء ولا صدق المعلولية العارضة لشيء ما على ما يصاحب ذلك والحاصل ان ما مع العلة
لا يجب ان تكون علة وكذا ما مع المعلول لا يجب ان تكون معلولا وليس التشخص من العنصريات
علة ذاتية لتشخص اخر وليس التشخص من العنصريات كتشخص من النار لا تكون علة ذاتية لتشخص
اخر منها بجهة وجوه الاول لو كان التشخص من العنصريات علة ذاتية لتشخص اخر منها يلزم ان تسلسل
الاشخاص الى غير النهاية مترتبة موجودة والتالي باطل بما مر فالملزوم مثله فان العلة الذاتية تستلزم ترتب معلولها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)